MOORE STEPHENS

مور ستيفنس – اليمن
الطابق الثاني، بناية فندق فرساي
ص.ب: ١٦٥٨٨، مكتب بريد حدة
صنعاء- الجمهورية اليمنية
هاتف: ٤١١٤٠٦ (١) ٩٦٧+
فاكس: ٤١١٤٠٧ (١) ٩٦٧+
www.moorestephens-ye.com

# تقرير مدقق الحسابات المستقل

**إلى السادة المساهمين**
**البنك اليمني للإنشاء والتعمير (شركة مساهمة يمنية)**
**صنعاء – الجمهورية اليمنية**

## الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير (شركة مساهمة يمنية)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وكلاً من بيان الدخل الشامل وبيان التدفقات النقدية وبيان التغير في حقوق المساهمين للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة كما هي مبينة في الصفحات من ١ إلى ٥٩.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير (شركة مساهمة يمنية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وحسب متطلبات القوانين والتشريعات اليمنية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

## أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تم توضيح مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في تقريرنا هذا ضمن بند "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". تجدر الإشارة إلى أننا نؤكد بأننا مستقلين عن البنك وفقاً لمتطلبات "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للبنك إلى جانب المتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات.

نعتقد أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.



Scanned by CamScanner

### فقرة تأكيدية

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (٤٣) من إيضاحات البيانات المالية المرفقة، والذي يشير إلى تأثير استمرار الأزمة الاقتصادية والاضطرابات السياسية الجارية في الجمهورية اليمنية، فإن حالة عدم التيقن من إمكانية تحسن الأوضاع السياسية والتي تؤثر على قدرة البنك على الإستمرارية في مزاولة نشاطه في ظل إستمرارية هذه الأوضاع.

ولا تعتبر هذه الفقرة التوضيحية تعديلاً على فقرة الرأي أعلاه.

### أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق البيانات المالية لإبداء رأينا حولها ككل ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، وعليه تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات تم تصميمها للإستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

### معلومات أخرى

إن الإدارة مسئولة عن المعلومات الأخرى التي تشمل المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للبنك، وهذه المسؤولية لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات، ونتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الإعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية أو معلوماتنا التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق أو أنها تحتوي على أخطاء مادية. بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حول هذه المعلومات الأخرى فإن علينا الابلاغ عن ذلك في تقريرنا.

### مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني والقوانين واللوائح السارية. وكذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ غير مقصود.

عند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة البنك على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح، متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية البنك أو وقف عملياته، أو عندما لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن إدارة البنك هي المسئولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

Scanned by CamScanner

**مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية**

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وكجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث أن الإحتيال قد يشمل التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، أو التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق الثبوتية التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق الثبوتية التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية للبنك إلى توقف أعمال البنك على أساس مبدأ الإستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتم إكتشافه من خلال تدقيقنا.

Scanned by CamScanner

كما نقوم ايضاً بتزويد أعضاء مجلس الإدارة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الإعتقاد بأنها قد تؤثر على إستقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع أعضاء مجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

**تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى**

- لقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق.
- يمسك البنك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة.

لم يرد إلى علمنا أي مخالفات لأي من أحكام القوانين السارية المعمول بها في الجمهورية اليمنية وأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨، وتعليمات البنك المركزي اليمني والقوانين السارية الأخرى ذات الصلة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على نتائج أعمال البنك أو مركزه المالي وذلك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

هذا، وقد كان الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق والذي نتج عنها تقرير المدقق المستقل هذا هو السيد/ رياض الصغير

**رياض الصغير**
**شريك**

MOORE STEPHENS
YEMEN

مور ستيفنس – اليمن
صنعاء – الجمهورية اليمنية
١٣ نوفمبر ٢٠١٩

Scanned by CamScanner